الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

14–18 تشرين الأول/أكتوبر 2018

الجمعية العامة
البند 2

A/139/2-P.3
9 تشرين الأول/ أكتوبر 2018

النظر في طلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

طلب إدراج بند طارئ
في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي
مُقدم من وفد بوركينا فاسو

في 8 تشـرين الأول / أكتوبر 2018، تلقى الأمين العام من رئيس الجمعية الوطنية في بوركينا فاسـو طلباً ووثائق مرفقة لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة 139 بعنوان:

"استعادة السلم والأمن في منطقة الساحل: دور البرلمانات".

وسَيجد المندوبون في الجمعية العامة الـ 139 مرفقاً نص الرسالة التي تضمنت تقديم الطلب (المرفق الأول)، إضافة إلى المذكرة التفسيرية (المرفق الثاني)، ومشروع قرار (المرفق الثالث) دعماً له.

وسَيُطلب من الجمعية العامة الـ 139 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفد بوركينا فاسو يوم الإثنين 15 تشرين الأول/ أكتوبر، 2018.

بموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة، يجوز لأي عضـو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يغطيه الطلب. وتقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإرسال الطلب وأي وثائق من هذا القبيل إلى جميع الأعضاء على الفور.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ وضع دولي هام حدث مؤخراً يستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، ومن المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت.

(ب) لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية.

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه.

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

A/139/2-P.3

ملحق 1

الأصل: الفرنسية

المراسلات الموجهة إلى الأمين العام من قبل

رئيس الجمعية الوطنية في بوركينا فاسو

واغادوغو، 8 تشرين الأول/ أكتوبر

2018-490 AN/PRES/CAB

عزيزي السيد الأمين العام،

أتشـرف بإبلاغكم، أنه وفقًا للقواعد ذات الصـلة للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي (القاعدة 11 الفقرة 1، والقاعدة 11 الفقرة 2) فإن الشـعبة البرلمانية الدولية لبوركينا فاسـو لدى الاتحاد البرلماني الدولي، تتقدم بطلب لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي، بعنوان:

"استعادة السلم والأمن في منطقة الساحل: دور البرلمانات".

تجدون طيه مذكرة تفسيرية موجزة تؤكد على أهمية الموضوع، وكذلك مشروع قرار دعماً لهذا الطلب.

بإخلاص،

(التوقيع) آلاسان بالا ساكاند

رئيس

الجمعية الوطنية لبوركينا فاسو

A/139/2-P.3

ملحق 2

الأصل: الفرنسية

استعادة السلم والأمن في منطقة الساحل: دور البرلمانات

مذكرة تفسيرية قدمها وفد بوركينا فاسو

تواجه منطقة الســـاحل حاليا أزمة أمنية غير مســـبوقة، وخطورتها واضـــحة من نطاقها، والطابع اللاأخلاقي للجماعات المسلحة التي تغذيها، وأثرها المباشر على تنمية المنطقة، والتهديد الحقيقي الذي تشكله على المناطق المجاورة.

لم يعد هذا مجرد تهديد أمني في المنطقة، بل إنه يمثل انعدام أمن قائم أصـــاب عدة آلاف من الأشـــخاص، بما في ذلك النساء والأطفال.

وتشـكل ضـخامة الأزمة وتطورها تهديداً ليس فقط لوجود دول في المنطقة، وإنما أيضـاً لاسـتقرار وتنمية مناطق الجوار.

بالإضافة إلى مهاجمة رموز الدولة، وقوات الدفاع والأمن، يستهدف الإرهابيون المدنيين والطلاب والمعلمين.

من خلال مهاجمة المدارس، تستهدف الجماعات الإرهابية المسلحة النظام التعليمي الذي هو مضاد حقيقي لنشر أفكارهم وأيديولوجيتهم المرعبة.

على سبيل المثال، في عام 2018 في بوركينا فاسو، تم إغلاق أكثر من 520 مدرسة بسبب التهديد الإرهابي وبالتالي حرمان حوالي 56000 طالب من الحق في التعليم.

وفي مواجهة هذا التحدي الأمني الجديد، انضمت دول الساحل إلى الجهود وأجرت عدداً من المبادرات مثل إنشاء مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل (مجموعة دول الساحل الخمسة G5) التي تضم تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر وبوركينا فاسو، وتُعرَف بأنها "إطار لتنسيق التعاون الإقليمي في السياسات التنموية والمسائل الأمنية" (16 شباط/ فبراير 2014، نواكشوط).

وقد تم التأكيد على هذه القوة المشتركة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2359 الذي تم تبنيه في 21 حزيران/ يونيو 2017، لكن تفويضه لا يستلزم تمويلاً مباشراً من الأمم المتحدة مما يحد من فعاليته.

وفي الوقت نفسه، ينتشر انعدام الأمن، كما أن الثمن الباهظ الذي يدفعه السكان يتعاظم يوماً بعد يوم. يعزز هذا الأمر خطر انعدام الأمن على نطاق واسع. لذلك، من الملح أن نتصرف.

وبناء على ذلك، تطلب الشـــعبة البرلمانية الدولية في بوركينا فاســـو أن يدرج الاتحاد البرلماني الدولي هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة الـ139.

ملحق 3

الأصل: الفرنسية

استعادة السلم والأمن في منطقة الساحل: دور البرلمانات

مشروع قرار مقدم من وفد بوركينا فاسو

إن الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1)*إذ تشعر بالقلق* إزاء الحالة في دول الساحل التي تواجه تهديدات أمنية غير مسبوقة والهجمات المتكررة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة،

(2)*وإذ يثير قلقها* نطاق هذه الهجمات، حجمها وطابعها العابر للحدود الوطنية التي تقوض جميع مبادرات السلام، التنمية في المنطقة،

(3)*وإذ تشعر بقلق بالغ* إزاء الانتشار الخطير لهذه الهجمات إلى مناطق جديدة في دول الساحل، ومخاطر زعزعة استقرار كامل المنطقة دون الإقليمية لغرب إفريقيا،

(4)*وإذ تؤكد من جديد* على ضرورة مكافحة، بأي شكل من الأشكال، التهديد الذي تشكله أعمال الإرهاب هذه على السلم والأمن الدوليين وذلك بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة،

(5)*وإذ تشير* إلى أحكام قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2320 (2016) بشأن *التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن* ورقم 2378 (2017) بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام،

(6)*وإذ تقتنع* بأن السلم، الأمن والتنمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً؛

1. *تدعو* المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الملموسة التي بذلتها بالفعل مجموعة البلدان الخمسة لمنطقة الساحل (مجموعة دول الساحل الخمسة G5) وشركائها الدوليين؛
2. *تدعو* إلى تعزيز التضامن الدولي مع دول الساحل G5 وتحالف الساحل؛
3. *تحثّ* الدول على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2370 (2017) الذي يهدف إلى منع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة؛
4. *تدعو* المجتمع الدولي إلى دعم مبادرات الاستجابة المشتركة لحكومات مجموعة دول الساحل الخمسة: الأمانة الدائمة لمجموعة دول الساحل الخمسة، القوة المشتركة بين دول الساحل الخمسة، وكلية الدفاع؛
5. *تدعو* مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى وضع القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمسة تحت ولاية الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان تمويله من أطراف متعددة بشكل طويل الأجل.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

139th IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Geneva, 14-18.10.2018

Assembly
Item 2

A/139/2-P.3
9 October 2018

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the 139th Assembly of the Inter-Parliamentary Union submitted by the delegation of Burkina Faso

On 8 October 2018, the Secretary General received from the President of the National Assembly of Burkina Faso a request and accompanying documents for the inclusion in the agenda of the 139th Assembly of an emergency item entitled:

"Restoring peace and security in the Sahel: The role of parliaments".

Delegates to the 139th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I), as well as an explanatory memorandum (Annex II) and a draft resolution (Annex III) in support thereof.

The 139th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegation of Burkina Faso on Monday, 15 October 2018.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted.

(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted.

(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject.

(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

E

A/139/2-P.3
ANNEX I
Original: French

COMMUNICATION ADDRESSED TO THE SECRETARY GENERAL BY THE PRESIDENT OF THE NATIONAL ASSEMBLY OF BURKINA FASO

Ouagadougou, 8 October 2018
2018-490 AN/PRES/CAB

Dear Mr. Secretary General,

I have the honour to inform you that, in accordance with the relevant Rules of the Assembly of the Inter-Parliamentary Union (Rules 11.1 and 11.2), the Burkina Faso Inter-Parliamentary Group of the IPU, submits for inclusion in the agenda of the 139th IPU Assembly an emergency item entitled:

"Restoring peace and security in the Sahel: The role of parliaments".

Please find attached an explanatory memorandum stressing the importance of the topic, as well as a draft resolution in support of this request.

Yours sincerely,

(Signed) Alassane Bala SAKANDE
President
National Assembly of Burkina Faso

RESTORING PEACE AND SECURITY IN THE SAHEL: THE ROLE OF PARLIAMENTS

Explanatory memorandum submitted by the delegation of Burkina Faso

The Sahel is presently facing an unprecedent security crisis, the gravity of which is evident from its scale, the immoral character of the armed groups fueling it, its direct impact on the region's development, and the real threat it poses to the neighbouring regions.

This is no longer merely a security threat in the region, but an existing insecurity affecting several thousands of people, including women and children.

The enormity and development of the crisis are a threat not only to the existence of the States in the region, but also to the stability and development of neigbhouring regions.

In addition to attacking state symbols, the defence and security forces, the terrorists target civilians, students and teachers.

By attacking schools, the armed terrorist groups target the educational system which is a genuine antidote to the spreading of their ideas and macabre ideology.

By way of an example, in 2018 in Burkina Faso, more than 520 schools have been closed because of the terrorist threat thus depriving about 56,000 students of the right to education.

Faced with this new security challenge, the Sahel States joined efforts and undertook a number of initiatives such as setting up the Group of Five for the Sahel (G5 Sahel) which comprises Chad, Mali, Mauritania, Niger and Burkina Faso, and is defined as "a framework for coordination of regional cooperation in development policies and security matters" (16 February 2014, Nouakchott).

This joint force was confirmed by United Nations Security Council resolution 2359 adopted on 21 June 2017, but its mandate does not entail direct funding by the United Nations which is limits its efficiency.

Meanwhile, insecurity is spreading and the macabre price the population is paying is heavier with each day. This reinforces the threat of widespread insecurity. Therefore, it is urgent to act.

Consequently, the Burkina Faso Interparliamentary Group requests that the IPU include this emergency item in the agenda of its 139th Assembly.

RESTORING PEACE AND SECURITY IN THE SAHEL: THE ROLE OF PARLIAMENTS

Draft resolution submitted by the delegation of BURKINA FASO

The 139th Assembly of the Inter–Parliamentary Union,

(1) *Concerned* with the situation in the Sahel States that are confronted with unprecedented security threats and repeated attacks perpetrated by armed terrorist groups,

(2) *Alarmed* by the scope, scale and transnational character of these attacks which undermine all peace and development initiatives in the region,

(3) *Deeply concerned* by the dangerous spread of these attacks to new regions of the Sahel States and the risk that they destabilize the entire West African subregion,

(4) *Reaffirming* the need to fight with all means, in keeping with the United Nations Charter, the threat to international peace and security posed by these acts of terrorism,

(5) *Recalling* the provisions of United Nations Security Council resolutions 2320 (2016) on *Cooperation between the United Nations and regional and subregional organizations in maintaining peace and security* and 2378 (2017) on United Nations peacekeeping operations,

(6) *Convinced* that peace, security and development are closely linked;

1. *Invites* the international community to support with concrete actions the efforts already employed on the ground by the Group of Five for the Sahel (G5 Sahel) and their international partners;

2. *Calls* for strengthening international solidarity with the G5 Sahel States and the Sahel Alliance;

3. *Urges* States to implement United Nations Security Council resolution 2370 (2017) that aims to prevent terrorists from acquiring weapons;

4. *Calls on* the international community to support the common response initiatives of the governments of the G5 Sahel: Permanent Secretariat of the G5 Sahel, G5 Sahel Joint Force, and the Defence College;

5. *Invites* the UN Security Council to place the G5 Sahel Joint Force under the mandate of Chapter VII of the United Nations Charter to ensure its long-term multilateral financing.